الفصل الثالث

الوضعية السياسية للمرأة المصرية

المبحث الأول: الوضعية السياسية للمرأة المصرية تطور تاريخى

المبحث الثانى: الوضعية السياسية للمرأة المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير

المبحث الأول

الوضعية السياسية للمرأة المصرية .. تطور تاريخى

نتناول من خلال هذا المبحث التطور التاريخى للأوضاع السياسية للمرأة المصرية من خلال إلقاء الضوء على الحركات والتنظيمات النسائية لثلاث مراحل تشمل المرحلة الليبرالية ومرحلة ما بعد ثورة يوليو ثم مرحلة التعددية الحزبية، بالإضافة إلى رصد معدلات مشاركة المرأة فى الانتخابات التشريعية من خلال التصويت والترشيح.

لقد ارتبط الفكر السياسى المصرى بالفكر السياسى الفرنسى حيث استطاع الأخير أن يبلور معنى المشاركة السياسية فى مصر، خاصة بالنسبة للمرأة المصرية وذلك عن طريق عدة عوامل أهمها[1]:

أ- الانفتاح على مبادئ الثورة الفرنسية:

تؤكد كل الشواهد أن الحملة الفرنسية على مصر كانت بمثابة النافذة التى فتحت عيون المصريين على العالم الخارجى بعد ثلاثة قرون من الظلام الدامس الذى خلفه الحكم التركى على البلاد حيث تحولت مصر إلى محمية تركية، كما انتشر الجهل وأغلقت العقول وأغتيل الفكر والإبداع وتزاحمت العادات البالية لتقف سداً فى مواجهة التقدم والتطور حيث جاءت الحملة الفرنسية ومعها الثورة الفرنسية التى تلخصت مبادئها فى إرساء العدل والمساواة وكانت هذه الحملة بمثابة استعمار ثقافى يلون الدولة التى يدخلها بثقافته وأدبه وفكره.

ب- الاختلاط بالفرنسيات:

وصلت الحملة الفرنسية إلى مصر ومعها عدداً من النساء الفرنسيات كزوجات ومغامرات وكانت هؤلاء النساء لهن حياتهن الخاصة وقد تأثرت المرأة المصرية بكثير من العادات الفرنسية.

ج- عودة المفكرين المصريين من الخارج مع الاستعانة ببعض الأجانب:

استطاع المفكرون الذين عادوا من الخارج وخاصة من فرنسا أن ينشروا أفكاراً جديدة بشأن المرأة وعاد قاسم أمين من فرنسا فنادى بتحرير عقل المرأة وفكرها، كما استدعى محمد على بعض رجال العلم من فرنسا وعلى رأسهم الطبيب الفرنسية كلوت بك الذى أنشأ أول مدرسة بنات لتعليم الصحة.

د- زيارة الامبراطورة أوجينى والاهتمام بالصالونات الأدبية:

حيث شهدت إفتتاح قناة السويس، وقد أحدث ذلك تأثيراً كبيراً على نساء العائلات الأرستقراطية خاصة بالنسبة للاحتفالات الثقافية وعلى غرار الصالونات الأدبية التى تديرها بعض سيدات المجتمع الفرنسى الراقى فكان صالون الأميرة نازلى فاضل الذى كانت تستقبل فيه عظماء مصر.

---

(١) هايدى حسام الدين حسن، المحددات الإجتماعية للمشاركة السياسية للمرأة المصرية: دراسة ميدانية بمدينة المنيا، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة المنيا: كلية الآداب، ٢٠٠٣) ص ص ٩٤، ٩٥.

وفيما يلى نستعرض لمراحل تطور الحركات النسائية المصرية:

١- الواقع السياسى للمرأة المصرية فى المرحلة الليبرالية (١٩١٩ - ١٩٥٢):

* كانت ثورة ١٩١٩ بمثابة نقطة تحول فى تاريخ المرأة المصرية، فلأول مرة تخرج السيدات فى مظاهرات ليواجهن بنادق الأنجليز دون خوف أو تردد.

شارك فى هذه المظاهرة التى خرجت يوم ١٦ مارس ١٩١٩ زوجات الزعماء الذين تولوا المطالب الوطنية وتم اعتقالهن وتم الإعداد لهذه المظاهرة فى بيت هدى شعراوى، حيث خرج النساء يحملن الأعلام وطفن الشوارع الرئيسية يهتفن بالحرية والاستقلال فقوبلن بالإعجاب والحماس والتصفيق من الشعب الذى ردد ورائهن الهتافات فى الوقت الذى انطلقت فيه زغاريد النساء من الشرفات.

* تم عمل اجتماع نسائى فى ١٢ ديسمبر ١٩١٩ بزعامة هدى شعراوى فى الكنيسة المرقصية بالقاهرة وتم تحديد هذا المكان بوعى لتبرهن المرأة على الوحدة الوطنية حيث أصدرن بيانا بتأيدهن لمقاطعة لجنة ملنر والتمسك بالاستقلال التام.

* صاحب تشكيل الوفد المصرى فكرة اشتراك العنصر النسائى فى هذه المنظمة الوطنية الجديدة وقد نص قانون لجنة الوفد المركزية للسيدات على السعى لاستمرار المطالبة بالاستقلال التام لمصر وإن مهتمها تنتمى بإفضاض الوفد ولم يكن يعلن قيامها حتى انهالت عليها التوكيلات من سيدات القاهرة والأقاليم، فلم تترك هذه اللجنة أى فرصة تمر دون أن تثبت وجودها[١].

ومن هنا كانت ثورة ١٩١٩ هى بداية مطالبة المرأة بحقها السياسى كما ترتب عليها قيام أول تنظيم نسائى – لجنة الوفد المركزية – من داخل حزب الوفد.

* عقد فى روما مايو ١٩٢٣ المؤتمر النسائى الدولى التاسع والذى تم توجيه الدعوة فيه لأول مرة لسيدات مصر حيث تم تكوين الاتحاد النسائى المصرى على أثر هذا المؤتمر وذلك فى ١٦ مارس ١٩٢٣ بهدف المشاركة فى المؤتمر وضم الوفد المشارك فى هذا المؤتمر هدى شعراوى ونبوية موسى وسيزا نبراوى وقد ساهم هذا الوفد فى تغيير صورة فى الخارج.

* وفى ١٩ أبريل ١٩٢٣ صدر دستور ١٩٢٣ الذى نص فى المادة الثالثة على أن "كل المصريين متساوون فى الحقوق المدنية والسياسية" وهو مايفهم من مساواة المرأة بالرجل، وقد ذكر فى قانون الانتخاب الذى صدر فى ٣١ أبريل أن حق الانتخاب مقرر لكل مصرى بلغ إحدى وعشرين سنة وعندئذ ظهرت قضية منح المرأة الحقوق السياسية[٢]

---

(1) لطيفة محمد سالم، المرأة المصرية والتغير الإجتماعى، ١٩١٩ – ١٩٤٥، القاهرة: الهيئة المصرية (عامة للكتاب)، ٢٠٠٨، ص ص ٣٣ – ٣٩.

(2) أميرة خواسك، معركة المرأة المصرية للخروج من عصر الحريم، مكتبة الأسرة، ٢٠٠٤، ص ص ١٣٢-١٣٣.

* انتقدت منيرة ثابت – أول فتاة مصرية تحصل على شهادة مدرسة الحقوق الفرنسية – دستور ١٩٢٣ لإغفاله حقوق المرأة فى خطاب أرسلته إلى سعد باشا زغلول بمناسبة افتتاح البرلمان ١٩٢٤ احتجت الوزارة فيه على تشكيل الوزارة التى لا تمثل الشعب لعدم وجود وزيرة لما وقد وعدها سعد زغلول بأن تمنح المرأة حقوقها ولكن بعد الجلاء[١] ويذكر إنما أصدرت مجلة الأمل والتى كانت تحمل شعار "صحيفة الدفاع عن حقوق المرأة".

* ساءت العلاقة بين حزب الوفد وهدى شعراوى زعيمة النهضة النسائية عقب معاهدة ١٩٣٦ حيث عارضت المعاهدة وقامت بطبع وإعداد بيان بإسمها انتقدت فيه المعاهدة وتم توزيعه داخل البرلمان[٢].

* ظهر تيار ليبرالى يطالب ويؤمن بحقوق المرأة، ويزداد نشاط المرأة من أجل المطالبة بحقوقها السياسية حيث ظهر أول حزب نسائى مصرى ١٩٤٤ برئاسة فاطمة راشد بعد انشقاقها عن الاتحاد النسائى.

وكانت من أهم المواد التى نصت عليها مبادئ الحزب "أنه يسعى بكل الوسائل المشروعة لتنال المرأة المصرية حقوقها القومية والسياسية والاجتماعية كاملة فيكون لها حق الانتخاب والتمثل النيابى والتمتع بحقوقها كمواطنة مصرية[٣].

ولم ينظم الشعب حقوقه إلا بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها عام ١٩٤٥ ثم كانت مذبحة الطلاب ١٩٤٦ إعلانا باشتعال المعركة وفى تلك السنوات نشطت حركة المطالبة بحقوق المرأة السياسية فكان تأليف درية شفيق "لإتحاد بنت النيل" هدفا فى سبيل تقرير حقوق المرأة الدستورية والنيابية عن الأمة[٤].

* فى ١٩ فبراير ١٩٥١ تقود درية شفيق مظاهرة نسائية مكونة من أكثر من ألف سيدة من الاتحاد النسائى وجماعة بنت النيل خرجت من أمام الجامعة الأمريكية وتوجهن إلى البرلمان ليحطمن بواباته فى مظاهرة أستمرت أربع ساعات وقدمت مطالبها إلى نائب رئيس البرلمان جمال سراج الدين **وشملت مطالبها:**

١- السماح للمرأة بالاشتراك فى الكفاح الوطنى والسياسة.

٢- إصلاح قانون الأحوال الضخصية بوضع حد لتعدد الزوجات وتقنين الطلاق.

---

(1) أميرة خواسك، مرجع سابق، ص ١٣٤.

(2) لطيفة محمد سالم، مرجع سابق، ص١٥.

(3) أميرة خواسك، مرجع سابق، ص ١٣٥.

(4) نهى محمد أمجد نافع ، المرأة والسياسة فى مصر ، المشاركة السياسية عبر ثلاثة عقود ، (الاسكندرية : المكتبة المصرية ، ٢٠٠٤) ص ٨٨.

٣- تساوى الأجور فى العمل المتساوى.

٢- الواقع السياسى للمرأة المصرية بعد ثورة ٢٣ يوليو (١٩٥٢ - ١٩٧٦):

فى يوم ١٢ مارس سنة ١٩٥٤ قامت تسع سيدات هن: د. درية شفيق، ومنيرة ثابت، ومنيرة حسنى وراجية حمزه وفتحية الفلكى وبهيجة البكرى وسعاد فهمى والصحفية أمانى مزيد والمطربة هيام عبد العزيز بإعلان الإضراب عن الطعام فى مقر نقابة الصحفيين للمطالبة بتحقيق المطالب السياسية للمرأة واستمر الإضراب حتى يوم ٢١ مارس ١٩٥٤ حتى أبلغن محافظ القاهرة رسالة شفهية من رئيس الجمهورية بأن مطالبهن قد وصلت إلى اللجنة المختصة بالنظر فى تكوين الجمعية التأسيسية للنظر فيها، وأن حقوقهن فى أيد أمينة" وانتهى الأضراب على وعد بالحقوق[١]

بعد قيام ثورة ١٩٥٢ صدر دستور ١٩٥٦ الذى اعترف بالحقوق السياسية للمرأة لأول مرة فى تاريخ البلاد مقرونا بحقها فى الانتخاب وكانت هذه هى المرة الأولى التى تحصل فيها المرأة فى أى مكان من العالم العربى على مثل تلك الحقوق، وقد كان للمرأة دور هام فى مواجهة العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ فى مدينة بورسعيد حيث تأسست اللجنة النسائية للمقاومة الشعبية وبعدها خاضت المرأة الحياة النيابية لأول مرة عام ١٩٥٧ ورشحت بعض السيدات كعضوات فى المجلس النيابى[٢].

دستور ١٩٥٦:

صدر دستور ١٩٥٦ فى ظل رئاسة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر وكان أول دستور فى مصر الثورة تضمن مبدأ المساواة حيث نصت المادة (٣١) فى باب الحقوق والحريات على "أن المصريين لدى القانون سواء وهم متساوون فى الحقوق والواجبات العامة لا تمييز بينهم فى ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة"، كما نصت المادة (٦١) على "أن الانتخابات حق للمصريين على الوجه المبين فى القانون ومساهتمهم فى الحياة العامة واجب وطنى عليهم".

كما منحت المرأة حقوقها السياسية بصدور قانون بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية رقم (٧٣) لسنة ١٩٥٦ الذى نص على أن "كل مصرى ومصرية يبلغ ثمانية عشر سنة ميلادية أن يباشر بنفسه الحقوق السياسية" كما نصت المادة الرابعة نصه "يجب أن يقيد فى جداول الانتخاب

---

(1) أميرة خواسك، مرجع سابق، ص ١٣٥.

(2) نجاد البرعى ، المرأة والانتخابات البرلمانية: قراءة للوقاع واستشراف للمستقبل، (القاهرة : المركز المصرى لحقوق المرأة ، ٢٠٠٢) ص ٢١٣ .

كل من له مباشرة الحقوق السياسية من الذكور وكذلك يجب أن يقيد من الإناث من قدمت بنفسها طلبا بذلك"[١].

تم تشكيل مجلس الأمة فى ظل دستور ١٩٥٦ بعد توقف الحياة النيابية فى مصر منذ سنة ١٩٥٢ حيث فاز أعضاؤه البالغ عددهم ٣٥٠ عضوا بالإنتخاب ومنهم العضوتان راوية عطية وأمينة شكرى، وقد استمر الفصل التشريعى الأول منه دور انعقاد واحد فقط فى الفترة من ٢٢ يوليو ١٩٥٧ حتى ١٠ فبراير ١٩٥٨ وبعدها توقفت الحياة النيابية فى مصر لحين الاستفتاء على قيام الجمهورية العربية المتحدة والاستفتاء على رئيس الجمهورية[٢].

ثم صدر الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة فى ٥ مارس ١٩٥٨ الذى يتكون من ٤٠٠ عضو وبين أعضائه ٥ سيدات وقد صدر قرار رئيس الجمهورية باختيار أعضاء المجلس سنة ١٩٦٠ والعضوات الخمسة هن مفيدة عبد الرحمن، نعمت منصور مهران، صفية محمد الأنصارى، أمينة شكرى، وفكيهة السيد فؤاد.

ومن الملاحظ أن أوضاع المرأة المصرية قد تطورت فى القرن العشرين حيث تركز نجاحها فى الانتخابات البرلمانية ١٩٥٩ ثم فى عضوية المؤتمر القومى للقوى الشعبية عام ١٩٦١ ثم عام ١٩٦٤ فى عضوية الاتحاد العربى وتشكلت اللجان النسائية على مستوى محافظة القاهرة[٣].

وفى عام ١٩٦٢ أوصت اللجنة التحضيرية للمؤتمر القومى للقوى الشعبية على أن يمثل القطاع النسائى بنسبة ٥% من إجمالى الأعضاء وفى نفس العام ثم إعلان الاتحاد الاشتراكى كمنظمة سياسية تعبر عن تحالف قوى الشعب العامل وقد دخلت هيئات العديد من السيدات مواد وجود المرأة السياسى وتأكد وأصبح تقليداً متبعاً أن تتولى سيدة وزارة الشئون الإجتماعية[٤] حيث كانت الدكتورة/ حكمت أو زيد هى أول وزيرة مصرية فى عهد الرئيس جمال عبد الناصر والتى لقبت بقلب الثورة الرحيم.

دستور ١٩٧١:

وعقب ثورة التصحيح فى ١٤ مايو ١٩٧١ تم وضع دستور جديد لجمهورية مصر العربية فى ١١ سبتمبر ١٩٧١ والذى حدد فى المادة (١١) على أن "تكفل الدولة التوفيق بين

---

(1) نادية حامد قورة، تاريخ المرأة فى الحياة النيابية فى مصر من ١٩٥٧ إلى ١٩٩٥، (الهيئة المصرية العامة للكتاب،١٩٩٦) ص ص ٢٥-٢٦.

(2) نفس المرجع السابق، ص ص ٢٧-٢٨.

(3) نجاد البرعى، مرجع سابقن ص٢١٤.

(4) نهى محمد أمجد نافع، مرجع سابق، ص ص٩٣.

واجبات المرأة نحو الأسرة وعملها فى المجتمع ومساواتها بالرجل فى ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية دون إخلال بأحكام الشريعة الإسلامية[١]".

وقد بدأ الفصل التشريعى الأول لمجلس الشعب فى نوفمبر ١٩٧١ حتى ١٦ أكتوبر ١٩٧٦ وقد مثلت فى هذا المجلس ثمانى عضوات بالانتخابات الحرة وعينت الدكتورة ليلى تكلا بقرار من الرئيس محمد أنور السادات رئيس الجمهورية[٢].

برنامج العمل الوطنى[٣]:

تضمن برنامج العمل الوطنى الذى وضعه الرئيس السادات دليل عمل من الناحيتين النظرية والتطبيق فيما يتعلق بالمرأة بالنص الآتى:

"إن المرأة لابد أن تلعب دورها السياسى وما من شك فى أن ثورة يوليو قد فتحت أمام المرأة أبواباً مغلقة، فالحركة النسائية لا تزال تخزن قدراً من الطاقات فلابد وأن تؤدى رسالتها كاملة وهى العمل الوطنى ولا سبيل إلى ذلك إلا بإقامة تنظيم سياسى نسائى فإذا كانت الحركة النسائية فى بلادنا لم تحقق النجاح المرجو لها فإن ذلك يرجع إلى غياب التنظيم الذى يستوعب نشاط المرأة والذى لابد وأن يقوم على أسس فكرية وتنظيمية تعكس طبيعة ثورتنا وأهداف نضالنا".

ورقة عمل أكتوبر:

تضمنت ورقة أكتوبر المقدمة من الرئيس محمد أنور السادات والتى أقرتها اللجنة المركزية للاعتماد الاشتراكى العربى ومجلس الشعب سنة ١٩٧٤ إشارة إلى حقوق المرأة كما هو مبين بالفقرتين التاليتين.[٤]:

- (كما يهمنى أن أشير إلى تحرر المرأة الذى جعلها بحق شريكة النضال التحررى. فلقد شاركت فى الإنتاج وفى أداء الخدمات وتولت بشرف رعاية المقاتلين ولاسيما الجرحى وأسر الشهداء).

- (حين أتكلم عن الانسان المصرى فى مجال التنمية الاجتماعية فإننى أعنى المجتمع كله أى الرجال والنساء لأن المرأة نصف المجتمع ومن يعطل المرأة عن المشاركة فى استراتيجيتنا الكاملة الشاملة للتقدم يحرم المجتمع من قدرات نصف أفراده).

وبالتالى فقد شكلت هذه المرحلة بداية المحطات التاريخية للمرأة المصرية إذا استطاعت بموجب دستور ١٩٥٦ الحصول على حقى التصويت والترشيح، ورغم منح المرأة المصرية

---

(1) نادية حامد قورة، مرجع سابق، ص٢٧.

(2) نفس المرجع السابق، ص ص٣٠-٣١.

(3) هايدى حسام الدين حسن، مرجع سابق، ص٩٧.

(4) نفس المرجع السابق، ص٩٧.

حقوقها السياسية كاملة إلا أن مباشرة الحقوق السياسية اختلفت على أرض الواقع بين الرجل والمرأة حيث كان القيد فى جداول الانتخاب للرجل إجبارياً فى حين كان بالنسبة للمرأة إختيارياً، وبالرغم من تكوين التنظيم النسائى للاتحاد الاشتراكى فى مايو ١٩٧٥ والذى مثل نواة أساسية لمشاركة المرأة إلا أن حجم مشاركتها لم يتناسب مع ما حققته من مكتسبات.

ويوضح الجدول التالى أعداد المقيدين بالجداول الانتخابية فى الفترة من ١٩٥٧ وحتى ١٩٧١.

جدول رقم (٣)

أعداد الذكور والإناث المقيدين بالجداول الانتخابية فى الفصول التشريعية من ١٩٥٧ – ١٩٧١[١]

السنة	الذكور	الإناث	الجملة	نسبة الإناث إلى الجملة
١٩٥٧	٥٦٥١٧٢١	٦٧٤٣٩	٥٧١٩١٦٠	% ١
١٩٦٠	٥٨٠٨١١٩	٣٥٥٦٣١	٦١٦٣٧٥٠	% ٦
١٩٦٤	٧٧٥٢٤٦٢	٦٦٠٢٧٤	٨٤١٢٧٣٦	% ١٠
١٩٦٩	٦٦٠٢٢٠٢	٨٠٣٩٥٩	٧٤٠٦١٦١	% ١١
١٩٧١	٧١٧١٧٨٥	٩٠٧٣٨٢	٨٠٧٩١٦٧	% ١١

ويلاحظ من الجدول السابق أن نسبة النساء المقديات فى الجداول العامة ضئيل جداً ولا يتناسب مع حجمهن فى المجتمع وعلى الرغم من تزايد هذه النسبة إلا أنها تشكل عامل مؤثر على عملية المشاركة من حيث التصويت وهو ما قد نرجعه لكون قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية قد جعل قيد المرأة فى الجدول الانتخابية إختيارياً وليس إجبارياً كما هو الحال بالنسبة للذكور، كما يعكس حجم اهتمام المرأة بمدى أهمية دورها فى عملية التصويت والذى يظهر بشكل متدنى.

(١) هايدى حسام الدين حسن ، مرجع سابق ، ص ٩٩ .

جدول رقم (٤)

عدد أعضاء مجلس الشعب (الذكور والإناث) ونسبة الإناث إلى الجملة

السنة	الدورة التشريعية	العدد	الإجمالى	ذكور	إناث	نسبة الإناث إلى الجملة
١٩٥٧	الأولى	٣٥٠	٣٥٠	٣٤٨	٢	% ٠.٦
١٩٦٠	الثانية	٣٥٠	٣٥٠	٣٤٥	٥	% ١.٤
١٩٦٤	الثالثة	٣٦٠	٣٦٠	٣٥٢	٨	% ٢.٢
١٩٦٩	الرابعة	٣٦٠	٣٦٠	٣٥٧	٣	% ٠.٨
١٩٧١	الخامسة	٣٦٠	٣٦٠	٣٥١	٩	% ٢.٥

يتضح من نتائج الجدول السابق مدى ضألة نسبة مشاركة المرأة فى الحياة السياسية فقد وصل عدد المقديات فى الجداول الانتخابية حتى نهاية ١٩٧١ (٩٠٧٣٨٢) ناحية وهو ما يشكل نسبة (١١%) من إجمالى عدد الناخبين وبفارق (٨.٥%) بين هذه النسبة ونسبة من لهن حق الترشح والمشاركة فبالرغم من وحود عوامل حقيقة بالمجتمع تحول دون ترشح المرأة أو مشاركتها فى هذه الفترة كالعادات والتقاليد والموروثات التى تحول دون دخول المرأة مشترك الحياة السياسية ولو حتى على مستوى المشاركة بالنصيحة بالإضافة إلى طبيعة المجتمع الذكورى الذى ينظر للمرأة على أنها كائن لا تملك الأهلية السياسية ولا يتناسب وجودها فى مجال العمل السياسى لأنه مناسب للرجال فقط فإن ذلك لا يمنع أن هناك تخاذل كبير من جانب المرأة يظهر بوضوح فى تدنى نسبة المرشحات التى تأرجحت ما بين صعود وهبوط بالرغم من أن تلك الفترة الزمنية شهدت كثير من المكاسب لتواجد المرأة فى الحياة البرلمانية، وهو ما يظهر بوضوح فى حجم إقبال المرأة على الترشح كما يوضح الجدول التالى:

جدول رقم (٥)

عدد المرشحات والفائزات

فى البرلمان المصرى[١] ١٩٥٧ – ١٩٧١

السنة	الدورة البرلمانية	عدد المرشحات	عدد الفائزات
١٩٥٧	الأولى	٦	٢
١٩٦٠	الثانية	–	٥
١٩٦٤	الثالثة	٢٥	٨
١٩٦٩	الرابعة	٦	٣
١٩٧١	الخامسة	٣٥	٩

وتشير نتائج الجدول السابق إلى ارتفاع عدد المرشحات فى برلمان ١٩٦٤ والذى حصلت فيه المرأة على ثمان مقاعد وهو ما يشكل تغير ملحوظ إذا ما قورن بالدورتين السابقين، ثم يهبط المعدل ليصبح عدد الفائزات ثلاث فقط عام ١٩٦٩ ويعاود الارتفاع مرة أخرى فى الدورة الخامسة للبرلمان ليتقدم للترشح ٣٥ امرأة ويحصل ٩ منهن على مقاعد فى هذا البرلمان وهو ما يفسر وجود ثقافة جديدة نابعة من قناعة بأهمية دورهن فى الحياة السياسية.

٣- الواقع السياسى للمراة المصرية فى مرحلة التعددية الحزبية (١٩٧٦ - ٢٠١٠):

دخلت مصر فى عام ١٩٧٦ مرحلة جديدة فى الحياة السياسية تسمى بمرحلة التعددية الحزبية والتى بدأ فيها إنشاء ثلاث أحزاب مصرية.

* حيث أعلن الرئيس محمد أنور السادات تحويل التيارات الثلاثة (وسط – يمين – يسار) إلى أحزاب سياسية فكانت على النحو التالى[١]:

١- حزب مصر العربى الاشتراكى. (مصر)

٢- حزب الأحرار الاشتراكى. (الأحرار)

٣- حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى. (مشمل)

فكان برلمان ١٩٧٦ الذى ضم ٣٦٠ عضو من بينهم ٦ مقاعد للمرأة أربعة منها بالانتخاب واثنان بالتعين ولكن جميعهن ينتمين لأحزاب سياسية.

---

(١) نهى محمد أمجد نافع ، مرجع سابق ، ص ١٥٥ .

(١) نادية حامد قورة ، مرجع سابق ، ص ص ٣١ ، ٣٢ .

* شهد برلمان ١٩٧٩ طفرة غير مسبوقة فى نسبة تمثيل المرأة حيث أصدر الرئيس السادات القرار الجمهورى رقم (٢١) لسنة ١٩٧٩ بتخصيص ثلاثين مقعدا على الأقل للمراة فى البرلمان على أن تضم كافة قوائم كل حزب فى كل الدوائر عنصرا من النساء لتحصد المرأة فى هذا البرلمان ٣٥ مقعداً ٣٣ منها بالإنتخاب واثنان بالتعيين، وكان ذلك هو أول تطبيق لنظام الكوتا النسائية فى البرلمان المصرى وهو ما انعكس إيجابياً على حجم المشاركة فى هذه الانتخابات والجدير بالذكر أن القانون كان قد حظر على الذكور منافسة الإناث على مقاعد الكوتا الثلاثين في حين سمح للمرأة بالمنافسة على المقاعد الأخرى مقارن بثلاث مقاعد[٢] وهو ما دعى البعض على الطعن على هذا القرار الجمهورى من صدر الحكم القضائى من المحكمة الدستورية العليا للحكم بعدم دستوية المادة أو القرار ٢١ لسنة ١٩٧٢ لما ينطوى عليه من تمييز على أساس الجنس.

* ساد الحياة النيابية خلال بداية الثمانينات تغيرا جذريا حيث توفى الرئيس أنور السادات وتولى رئاسة الجمهورية الرئيس محمد حسنى مبارك الذى أدى اليمين الدستورية فى أكتوبر ١٩٨١ حيث تم إجراء أول انتخابات برلمانية فى عهده عام ١٩٨٤ بنظام التمثيل النسبى للقوائم الحزبية مع تخصيص ٣١ مقعد للمرأة لنظام عضوة واحدة فى كل دائرة من الدوائر ال٣١ وقد حصلت المرأة على ٣٥ مقعد بالإضافة للعضوة ثم اختيارها بالتعيين [١].

* تميز برلمان ١٩٨٧ بالجمع بين أسلوبى الانتخاب الفردى والانتخاب بالقائمة حيث تنافست أحزاب: العمل – الوفد – الوطن الديمقراطى – الأحرار وحزب المستقبلى وتمثل من ذلك الأحزاب المرأة إلا الحزب الوطنى الديمقراطى وحزب الوفد فكانتا من ضمن (١٥) عضوة منتخبة بالإضافة إلى أربع سيدات تم اختيارهن عن طريق التعيين بقرار رئيس الجمهورية [٢].

ويشير ذلك إلى أهمية دور الأحزاب السياسية فى دعم وتأهيل المرأة للمشاركة فى الحياة السياسية.

* انخفض متسوى تمثيل المرأة فى برلمان ١٩٩٠ حتى تم انتخاب سبع سيدات فقط منهن ثلاث مستقلات أربع عن الحزب الوطنى الديمقراطى بالإضافة إلى ثلاث عن طريق التعيين ليرتفع عدد العضوات إلى ١٠ وهو مؤشر يوضح استمرار تراجع تمثيل المرأة فى البرلمان، وقد تميز برلمان

(٢) نهى محمد أمجد نافع ، مرجع سابق ، ص ١٥٦ .

(١) نادية حامد قورة ، مرجع سابق ، ص ٣٢ .

(٢) نفس المرجع السابق ، ص ٣٤ .

١٩٩٠ بنظام الانتخاب الفردى الحر حيث يتم التنافس بين الناخبين فى الدوائر للحصول على أكبر عدد من الأصوات وبناء عليه فقط بلغت نسبة تمثيل المرأة فى هذا البرلمان [٣].

* تقدمت ٨٧ سيدة للترشح لمجلس الشعب ١٩٩٥ من إجمالى عدد مرشحين ٣٩٨٠ بواقع ٢.١% وعلى الرغم من أن هذه النسبة كانت تزيد عن انتخابات ١٩٩٠ التى بلغت ١.٥% وذلك بسبب تزايد توقع النساء نزاهة الانتخابات وبالتالى مغامرتهن بخوض المعترك الانتخابى إلا أن عدد النساء المنتخبات بلغ ٥ سيدات من إجمالى ٤٤٤ وهو ما يقل عن انتخابات ١٩٩٠ والتى بلغ عدد العضوات فيها ٧ عضوات [٤].

ويجدر بالإشارة إلى أن هذه الفترة الزمنية قد شهدت تحولات على المستوى المحلى والدولى قد ساهمت بقدر ما فى توسيع دائرة وجود المرأة المصرية فى الحياة السياسية ولعل أهمها مجلس الشورى الذى تم إنشاؤه فى بداية الثمانينات والذى يتشكل من عدد أعضاء لا يقل عن ١٣٢ عضواً تم اجتياز ثلثاهم بالاقتراع الحر المباشر بينما يختار رئيس الجمهورية الثلث الثالث الذى تقع فيه فرصة للحضور النسائى.

* فقد بلغ عدد السيدات المعينات فى مجلس الشورى عام ١٩٨٠ إلى ٧ عضوات بواقع ٣.٣% من إجمالى الأعضاء ليرتفع إلى ١٢ عضوة عام ١٩٩٢ بواقع ٤.٧% ثم يصل فى مجلس الشورى ١٩٩٨ إلى ١٥ عضوة بنسبة ٥.٦% [١].

وترى الباحثة أن الطفرة فى التمثيل البرلمانى بالنسبة للمرأة لم تحقق إلا فى ١٩٧٩ و ١٩٨٤ نتيجة لتطبيق نظام الكوتا وتخصيص ثلاثين مقعد للمرأة وأنه بمجرد إصدار المحكمة الدستورية العليا الحكم بإلغاء هذا القرار لعدم دستوريته وتوقع تراجع الإقبال على الترشح إلا أن عام ١٩٩٥ شهد تقدم ٨٧ مرشحة ما بين حزبية ومستقلة وتفسر هذه الزيادة العددية بزيادة عدد الدوائر الانتخابية.

إلا أن المميز لحدوث حالة تغير فعلى فى دوافع المرأة فى الإقبال على الترشح هو حجم من رشحن أنفسهن بشكل مستقل أى دون الانتماء لأى حزب سياسى حيث بلغ عدد المرشحات الحزبيات ٢١ مرشحة فى حين أن ٦٦ مرشحة تقدمت بشكل مستقل وهو ما يعكس بداية تنامى الإحساس بالفاعلية السياسية والقدرة على المشاركة وإحداث تأثير فى الحياة السياسية وهو ما

---

(٣) نادية حامد قورة ، مرجع سابق ، ص ٣٥ .

(٤) نيفين مسعد ، المرأة فى النظام السياسى المصرى ، مركز البحوث والدراسات السياسية: بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ، برنامج التوعية بقضايا المرأة والتنمية والمشاركة السياسية ، الدورة التدريبية السابعة ، المنيا ٢٥ – ٢٨ أكتوبر ١٩٩٨ ، ص ٩١ .

(١) نيفين مسعد ، مرجع سابق ، ص ٩٢ .

يعبر عن إيجابية القيم السياسية التى بدأت تظهر لدى المرأة فى هذا التوقيت من حيث الثقة والمشاركة والمقاومة إلا أن عدم وجود مساندة حقيقة للمرأة أسفر عن فوز ٥ مرشحات فقط وهو ما يعكس طبيعة المجتمع المصرى الذى يتسم بالثقافة الذكورية التى تمنح المرأة الثقة فى العمل السياسى فى إطار من الحذر والتوجس والشك الدائم فى تواضع قدرتها على العمل السياسى بالإضافة إلى عدم مساندة من يقمن بالتصويت من النساء للمرأة الأمر الذى يحتاج إلى تعميق ثقافة مساندة المرأة لدى النساء.

* فيما يتعلق بأوضاع المرأة المصرية فى انتخابات ٢٠٠٠ فقد تقدمت للترشح ١٠٩ سيدة من إجمالى ٤٢٥٠ مرشحا بنسبة ٢.٥٦% وهو ما يعنى إرتفاع نسبة المرشحات عن انتخابات ١٩٩٥ وترجع هذه الزيادة المستمرة لإستمرار ارتفاع أعداد المرشحات المستقلات حيث تراجع دور الأحزاب فى مساعدة المرأة فى الترشح فقد رشح حزب الوفد ٨ سيدات من إجمالى ٢٧٢ بنسبة ٢.٩% وحزب التجمع ٣ سيدات من إجمالى ٥١ مرشحا نسبة ٥.٨% لتحقق المرأة فى النهاية ٧ مقاعد فقط ومن الواضح أن العوامل التى تتحكم فى مدى حصول المرأة على مقاعد تنحصر فى المال والنفوذ والعائلة ودعم الحزب الوطنى الذى أعلن فصله لأى من يرتشح بشكل مستقل من أعضائه دون الالتفات أو الاعتياد للتاريخ السياسى والعمل الاجتماعى للأشخاص[1].

جدول رقم (٦)

يوضح عدد المرشحات الفائزات فى البرلمان المصرى

١٩٧٦ – ٢٠٠٠

السنة	الدورة البرلمانية	عدد المرشحات	عدد الفائزات
١٩٧٦	السادسة	–	٦
١٩٧٩	السابعة	–	٣٥
١٩٨٤	الثامنة	–	٣٦
١٩٨٧	التاسعة	–	١٩
١٩٩٠	العاشرة	٤٥	١٠
١٩٩٥	الحادية عشر	٨٧	٥
٢٠٠٠	الثانية عشر	١٠٩	٧

(١) نهى محمد أمجد نافع ، مرجع سابق ، ص ١٦٠ .

تعكس أرقام الجدول السابق مدى تأثير نظام الكوتا على تحقيق أرقام عالية فى الحصول على مقاعد للمرأة فى البرلمان بالرغم من أن التراجع فى حجم تمثيل المرأة كان تدريجيا حيث بدأ من ١٩ نائية عام ١٩٨٧ إلا إنه بدأ فى التراجع فى البرلمانات التالية وهى ٩٠، ٩٥، ٢٠٠٠ والغريب فى ذلك أن هذه الفترة تحديداً أى منذ سنة ١٩٩٠ وحتى ٢٠٠٠ شهدت الكثير من التغيرات والتطورات المتعلقة بتمكين المرأة ومساندتها فى الحصول على حقوقها بكافة مستوياتها السياسية والإقتصادية حيث كانت المؤتمرات الدولية.

*** مؤتمر القاهرة الدولى للسكان والتنمية (الأمم المتحدة) [٢] ١٩٩٤**

الواقع أنه قد تزايد دور المنظمات غير الحكومية بشكل كبير فى السنوات الأخيرة، حيث ظهرت هذه التنظيمات كقوة منظمة وفعالة فى المسرح الدولى، فبعض هذه المجتمعات النسائية بدأت تبنى شبكات عمل نشيطة قبل انعقاد هذا المؤتمر من خلال إعداد وتوزيع بعض المعلومات والتقارير وتوزيعها على الدول المشاركة فى هذا المؤتمر والتى رأت من خلاله أنه لا سبيل إلى تثبيت سكان العالم إلا بتقوية ودعم المرأة إضافة للتأكيد على أن رفع شأن المرأة يغير سياسة تنموية رشيدة وقد أشارت تقارير الأمم المتحدة إلى نقص عنصر الالزام فى التشريعات الخاصة بحماية حقوق المرأة ونقص تمثيلها فى المراكز السياسية وضع القرار، فالمرأة لا تمثل فى الحكومات إلا بشكل ضعيف.

*** وثيقة بكين [١] ١٩٩٥:**

تتطلب هذه الوثيقة فكرة أخذ رؤية المرأة بعين الاعتبار عند رسم مختلف السياسات حيث طالبت الوثيقة وطرحت بإشراك المرأة فى بلورة سياسات تتعلق بحل النزاعات المسلحة وفى إدارة المفاوضات والمساعى السلمية وفى إشاعة ثقافة السلام، وتتبع فكرة أخذ رأى المرأة من فكرة اقتسامها السلطة والتمثيل العادل لها فى دوائر صنع القرار بمختلف المؤسسات

وقد تضمنت الوثيقة قضايا هى:

تنمية الحساسية الواجبة تجاه قضية المساواة بين الجنسين، ظاهرة تأنيث الفقر، التعليم فى صفوف النساء ؟ حقوق الفتاة، التميز ضد المرأة فى مجال الخدمات الصحية، العنف ضد المرأة، وضع المرأة فى النزاعات المسلحة والمرأة وصناعة القرار.

---

(٢) المرجع سابق، ص ص ٢٠٩ – ٢١٢ .

(١) نهى محمد أمجد نافع، مرجع سابق، ص ص ٢١٣ – ٢٢٠ .

حيث ترى الوثيقة أن المرأة لا تزال وفق توصيف وثيقة بكين تمثل أقلية فى ردهات السلطة ودوائر وضع القرار.

*** المجلس القومى للمرأة [٢]:**

انشأ بقرار جمهورى فى ٨ فبراير ٢٠٠٠ برئاسة السيدة سوزان مبارك ويضم فى عضويته ٣٠ عضوا من الشخصيات العامة والخبراء والمهتمين بقضايا المرأة فى مصر، حيث يهدف المجلس القومى للمرأة للارتقاء بمكانة المرأة المصرية وتمكينها من القيام بدورها فى المجتمع بوصفها نصف المجتمع لتفعيل مشاركتها فى الحياة العامة والسياسية، ويختص المجلس القومى بمهام:

- اقتراح السياسات العامة للمجتمع ومؤسساته الدستورية فى مجال تنمية شئون المرأة وتمكينها من أداء دورها وإدماج جهودها فى برامج التنمية الشاملة.
- وضع مشروع خطة قومية للنهوض بالمرأة وحل مشكلات تواجهها.
- متابعة وتقييم تطبيقات السياسة العامة فى مجال المرأة والتقدم بمقترحات وملاحظات للجهات المختصة فى هذا الشأن.
- تنظيم دورات تدريبية للتوعية بدور المرأة فى المجتمع وحقوقها وواجباتها.
- إبداء الرأى فى جميع الإتفاقيات المتعلقة بالمرأة وإجراء البحوث والدراسات فى هذا المجال.
- الموضوعات التى يحيلها رئيس الجمهورية للمجلس.

وبالتالى فقد كان فى ظهور المجلس القومى للمرأة والمؤتمرات المعنية بشئون المرأة دولياً ومحلياً بالإضافة إلى تزايد دور الجمعيات الأهلية والتنظيمات الحقوقية التى تطالب بحقوق المرأة المصرية لتمكينها سياسياً خاصة فى ظل تراجع مساندة الأحزاب السياسية دوراً فى عودة المرأة مرة أخرى فى الترشح.

* تقدمت نحو ١٢٧ سيدة للترشح فى الانتخابات البرلمانية ٢٠٠٥ وفقاً لما ورد فى الكشوف الانتخابية التى نشرتها وزارة الداخلية فى جريدة الأهرام فى المراحل الانتخابية الثلاثة. لتسجل فقط أربعة مقاعد و خمسة بالتعيين وهو ما يشير إلى تدنى أو استمرار تدنى نسبة التمثيل البرلمانى للمرأة المصرية إلى أربعة مقاعد وهو العدد الذى يتقارب مع نتائج انتخابات.

حيث شكلت الفجوة بين عدد المرشحات وعدد الفائزات تساؤلاً حول حجم أو مدى الإقبال من قبل المرشحات وبين إحجام السيدات على التصويت للمرأة واللائى شكلت نسبتهن من حجم

---

(٢) الارتقاء بمكانة المرأة المصرية وتنشيط دورها فى الحياة العامة والسياسة: رسالة المجلس القومى للمرأة، (ملحق يصدره المجلس القومى للمرأة بالتعاون مع الأخبار) ١٦ أكتوبر ٢٠٠٠، ص ٢.

الكتلة التصويتية من ٣٨ إلى ٤١% من إجمالى المرشحين، وقد تمت هذه الانتخابات فى مناخ تميزت فيه الساحة النسائية بحراك شديد أتى فى خلفية بيئة إقليمية ودولية تبنى مفاهيم التمكين وتقليل الفجوة النوعية بين الرجال والنساء وبوجه عام فقد تميزت هذه الانتخابات بعدة أشياء [١]:

١- استمرار ظاهرة المرشحات المستقلات التى أخذت تتبلور فى بداية التسعينيات ثم تأكدت بحول الألفية الجديدة.

٢- مثلت المرشحات الحزبيات بـ ٢٠ مرشحة من إجمالى ١٢٧ مرشحة.

٣- وفرت جماعة الأخوان المسلمين التى حصلت على (٨٨) مقعد فى برلمان ٢٠٠٥ لمرشحتها الدكتورة مكارم الدرديرى الجوانب الإعلامية والتنفيذية والإدارية اللازمة لحملتها وكذلك المهندسين لمتابعة موقعها الإلكترونى والمتطوعون فى كل مجال لمساندتها فى الحملة وهى ملاحظة ترصد.

٤- رفض البعض كالحزب الوطنى تقديم امرأة على قوائمه مما دفع السيدات للنزول بشكل مستقل وهناك من طعن على قرار الحزب بعدم الترشح.

ومن خلال الطرح السابق يتأكد ما جاء فى تقرير للإتحاد البرلمانى الدولى عام ٢٠٠٨ الذى كشف عن وضع النساء فى ١٨٨ دولة حول العالم لتكون مصر فى المرتبة ١٣٤ فيما يتعلق بمشاركة المرأة فى البرلمان والتى تصل فيها إلى ٢% كما أكد المنتدى الاقتصادى العالمى فى تقريره حول الفجوة الجندرية العالمية The Global Gender على تدنى وضع المرأة فى مصر حيث وصلت مصر إلى المرتبة ١٢٤ من ١٣٠ على مستوى التمكين السياسى ضمن الدول التى تناولها التقرير كما حصلت على المرتبة ١٢٢ على وضع المرأة فى البرلمان[١].

* نظراً لاستمرار تدنى تمثيل المرأة فى البرلمان يصل إلى نسبة ٢% فقد صدر فى عهد الرئيس السابق محمد حسنى مبارك قراراً بتخصيص كوته للمرأة تصل إلى ٦٤ مقعد للمرأة مع إمكانية الإبقاء على ترشحها على المقاعد العامة مما أدى إلى إحداث طفرة غير مسبوقة وفرصة حقيقة حتى تثبت المرأة تواجدها مرة أخرى الأمر الذى يعيد سيناريو قانون (٢١) لسنة ١٩٧٩ الذى

---

(١) نيفين عبد المنعم مسعد (محرر)، المرأة فى انتخابات مجلس الشعب المصرى لعام ٢٠٠٥، المرأة العربية فى المواجهة النضالية والمشاركة العامة، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربى (بيروت، ٢٠٠٦) العدد (٥٣)، ص ص ٩٩ – ١١٥.

(١) وفاء داود، المرأة المصرية فى ضوء الانتخابات البرلمانية، مجلة الديمقراطية، أكتوبر ٢٠١٠.
Al (ahram.org.eg/articles.aspx?serial=341298).

سمح بتخصيص ثلاثين مقعداً للمرأة بحد أدنى بواقع مقعداً على الأقل لكل محافظة إلا أن نظام الكوتا الذى ضاعف الفرصة بالنسبة للمرأة [٢].

* تقدم للترشح فى برلمان ٣٨٧ من السيدات (٢٣٢ مستقلة و ١٥٥ مرشحة عن ١٥ حزباً وعن جامعة الأخوان المسلمين) وكانت المنافسة فى ٣٢ دائرة تقدم الحزب الوطنى بـ ٦٩ مرشحة، حزب الوفد الليبرالى ٣٢، حزب التجمع ٨ مرشحات، حزب السلام الديمقراطى ٨ مرشحات، الحزب العربى الناصرى ٦ مرشحات، حزب الجيل الديمقراطى مرشحتان ثم حزب الأحرار ٨ مرشحات، حزب الغد ٨ مرشحات، حزب شباب مصر مرشحتان، الحزب الجمهورى الحر ٦ مرشحات، حزب التكافل مرشحة واحدة، حزب المحافظين مرشحة واحدة، حزب الاتحاد الديمقراطى مرشحتان، حزب العدالة الإجتماعية مرشحة واحدة ثم الحزب الشعب الديمقراطى مرشحتان وأخيراً جماعة الإخوان المسلمين ١٣ مرشحة لتفوز فى النهاية ٦٧ مرشحة ٦٤ بالكوتا و ٣ مستقلين [٣].

ويلاحظ من خلال الأعداد التى طرحتها الأحزاب نجد ما يلى:

- بالنسبة للحزب الوطنى فقد فاز بـ ٥٤ مقعداً لمرشحاته وهو ما تم تفسيره على وجهين الوجه الأول حجم المساندة التى وفرها الحزب لمرشحاته إيمانا منه بحق المرأة فى المشاركة والوجه الأخر وهو أن نظام الكوتا فى الأصل تم إعادته فى هذه الفترة تحديداً لضمان أكبر عدد ممكن من المقاعد للحزب الوطنى لضمان تمرير مشروع التوريث والذى كان ممهداً لقيام ثورة الخامس والعشرين من يناير الذى شكل برلمان ٢٠١٠ شرارة الانطلاق لها لحجم التزوير الذى شاب تلك الانتخابات[١].

جدول رقم (٧)

يوضح عدد المرشحات الفائزات فى البرلمان المصرى ٢٠٠٥ – ٢٠١٠

السنة	الدورة البرلمانية	عدد المرشحات	عدد الفائزات
٢٠٠٥	الثالثة عشر	١٢٧	٩
٢٠١٠	الرابعة عشر	٣٨٧	٦٧

(٢) نفس المرجع السابق

(٣) إسراء كاظم طعمه ، المرأة وانتخابات مجلس الشعب المصرى ٢٠١٠ قراءة فى نتائج تطبيق نظام الكوتا، مواطنات: المشاركة فى الحياة العامة والسياسية ، ٤ ديسمبر ٢٠١٠.
At(www.mowatinatal.org/articles/index,php?news=2776).

(١) إسراء كاظم طعمه، مرجع سابق.

يتضح من الجدول السابق الطفرة فى عدد المرشحات فى ٢٠٠٥ و ٢٠١٠ وكذلك فى عدد الفائزات فى تاريخ البرلمان المصرى بالمقارنة ببرلمان ١٩٧٩ وهو ما يؤكد الاتجاه القائل بأن مساندة الحزب الوطنى كانت بهدف الاستحواذ على أكبر قدر ممكن من المقاعد.

جدول رقم (٨)

يوضح تطور مشاركة المرأة فى البرلمان المصرى

١٩٦٤ - ٢٠١٠

السنة	الدورة البرلمانية	عدد المرشحات	عدد الفائزات
١٩٦٤	الثالثة	٢٥	٨
١٩٧١	الخامسة	٣٥	٩
١٩٧٩	السابعة	-	٣٥
١٩٨٤	الثامنة	-	٣٦
١٩٩٠	العاشرة	٤٥	١٠
١٩٩٥	الحادية عشر	٨٧	٥
٢٠٠٠	الثانية عشر	١٠٩	٧
٢٠٠٥	الثالثة عشر	١٢٧	٩
٢٠١٠	الرابعة عشر	٣٨٧	٦٧

وبمقارنة حجم الترشح وعدد الفائزات فى البرلمان المصرى منذ ١٩٥٦ وحتى ٢٠١٠ يتضح مايلى:

أولاً: فيما يتعلق بحجم الترشح للبرلمان:-

تزايد حجم المرشحات فى برلمان ١٩٦٤ ليصل إلى(٢٥) مرشحة ثم فى برلمان ١٩٧١ ليصل إلى (٣٥)، فى حين تراجع بشكل ملحوظ وبدأ فى التصاعد الملحوظ خلال خمس دورات برلمانية بدأت من برلمان ١٩٩٠ وحتى برلمان ٢٠١٠ والذى تدرج عدد المرشحات على مدارها من (٤٥ - ٣٨٧) مرشحة.

ويمكن تفسير هذه الأرقام فى ضوء تنامى شعور المرأة بأهمية دورها فى الحياة السياسية وأن المشاركة لا تقتصر فقط على سيدات المجتمع وإنما هى حق للمرأة فى كافة الشرائح الاجتماعية والتعليمية والاقتصادية، بالإضافة إلى بداية تقبل المجتمع الذكورى لإفساح المجال أمام المرأة كشريك فاعل الحياة السياسية، لتأتى مرحلة التعددية الحزبية والتى تزامنت فيها الدعوات لتمكين المرأة وظهرت العديد من المؤتمرات على المستوبيين الدولى والمحلى التى تساند المرأة للحصول

على حقوقها من خلال تمكينها اقتصادياً وسياسياً، وبالرغم من أن زيادة نسبة المرشحات لم يقابلها دائماً زيادة فى نسبة التمثيل إلا أن إقبال المرأة على الترشح بهذا الشكل المتزايد يعد من مؤشرات التحول الديمقراطى فى المجتمع المصرى.

ثانياً: فيما يتعلق بحجم تمثيل المرأة فى البرلمان:-

تزايد حجم تمثيل المرأة المصرية فى برلمانات(١٩٧٩ – ١٩٨٤ – ٢٠١٠) ليتدرج فى أعداده إلى (٣٥ – ٣٦ – ٦٧) وهى الأعداد التى شكلت طفرات فى تلك الدورات البرلمانية.

والذى إرتبط بنظام الكوتا وتخصيص نسبة من المقاعد للمرأة، ويعد برلمان ٢٠١٠ على وجه التحديد هو البرلمان الوحيد الذى شهد أعلى نسب ترشح وتمثيل للمرأة المصرية منذ نشأة البرلمان المصرى والتى بلغت (٣٨٧) مرشحة و(٦٧) نائبة.

وهو ما يمكن تفسير فى ضوء ما شاب هذه الدورة البرلمانية على وجه الخصوص من تزوير ممنهج لمحاولة حصد أكبر قدر من الأصوات للحزب الوطنى ومؤيدوه ممن ترشحوا بشكل مستقل صورياً وذلك لضمان تمرير مشروع التوريث وهو الأمر الذى لم يقبل به الشعب المصرى وخاصة بعد ارتفاع نسبة وعيه السياسى وإدراكه لحقه وحريته فى التعبير والتى تزامنت مع ظهور العديد من الحركات السياسية والإصلاحية الداعية للتغيير لينتفض الشعب المصرى معبراً عن رفضه لما أسفر عنه تزوير الانتخابات البرلمانية وكذلك ليعلن عدم تقبله ورضوخه لممارسات الشرطة القمعية تجاه المواطنين المصريين معلناً ثورة الخامس والعشرين من يناير والتى شكلت تغيراً جذرياً فى تاريخ المجتمع المصرى.

وبذلك تكون قد تناولنا من خلال هذا المبحث التطور التاريخى للوضعية السياسية للمرأة المصرية من خلال استعراض دورها فى العمل السياسى منذ ثورة ١٩١٩ وحتى نجاحها فى التأثير على السلطة ليصدر دستور ١٩٥٦ والذى يعترف بحق المرأة فى التصويت والترشح فى الانتخابات ثم وصولاً لإقرار نظام الكوتا عام ١٩٧٩ والغاؤه عام ١٩٨٦ ثم عودة العمل به مرة أخرى ولكن بزيادة عدد المقاعد من ٣٠ إلى ٦٤ مقعد وصولاً إلى حل برلمان ٢٠١٠ بسبب قيام ثورة الخامس والعشرين من يناير.

المبحث الثاني

الوضعية السياسية للمرأة المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير

مقدمة

عقب إعلان نتائج الانتخابات البرلمانية ٢٠١٠ سادت حالة من التوتر والاحتقان فى الشارع السياسى لما شاب تلك الانتخابات من تزوير واضح لاستحواذ الحزب الوطنى على أعلى نسبة ممكنة من المقاعد وإعلان تمديد حالة الطوارئ، الأمر الذى أدى بدوره إلى اندلاع المظاهرات الرافضة للأوضاع التى وصلت لها مصر جراء سيطرة رجال الأعمال على الحكومة والتمهيد الواضح لمشروع التوريث، فانطلقت التظاهرات التى خرجت فيها كافة طوائف المجتمع المصرى يوم الخامس والعشرين من يناير التى طالب فيها المتظاهرون بتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية واحترام حقوق الإنسان ثم تصاعدت المظاهرات لتنتقل لكافة أنحاء الجمهورية لتطالب بإسقاط النظام بكافة أركانه ورحيل الرئيس محمد حسنى مبارك الذى لم يستطيع هو ونظامه كسب تأييد وتعاطف الشعب معه ولو من خلال الكلمات التى كان يلقيها من خلال التليفزيون والتى لم تؤثر على غالبية الشعب حتى تم بالفعل إعلان التنحى فى ١١ فبراير ٢٠١١.

الدور السياسى للمرأة المصرية بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير:

وقد شاركت المرأة المصرية منذ التمهيد للثورة من خلال مواقع التواصل الاجتماعى حيث قامت بعض الناشطات عن حركة ٦ أبريل بالدعوة للنزول يوم الخامس والعشرين من يناير والذى يوافق عيد الشرطة للاعتراض على الممارسات القمعية التى تقوم بها الشرطة تجاه أبناء الشعب المصرى، فخرجت المظاهرات تشارك فيها النساء المصريات بكل فئاتها الاجتماعية والاقتصادية وتواجدت فى ميدان التحرير خلال فترة الثورة بصفة مستمرة بعد اتهامها بأنها كانت مغيبة عن العمل السياسى.

وبالتالى فقد كشفت الثورة عن وجه جديد للمرأة المصرية فاجأت به العالم الذى تكونت لديه صورة سلبية عنها على أنها ظل وتابع للرجل، فشاركت فى علاج وتمريض المصابين من خلال المستشفيات الميدانية، كما شاركت فى لجان تأمين مداخل ومخارج الميدان من خلا تفتيش النساء اللائي يدخلن الميدان.

وعقب إعلان التنحى يوم ١١ فبراير ٢٠١١ دخلت مصر مرحلة جديدة وهى مرحلة الحكم الانتقالى حيث تولى حكم البلاد فيها المجلس الأعلى للقوات المسلحة بشكل مؤقت لحين إقرار دستور جديد للبلاد وإجراء انتخابات برلمانية، ثم انتخابات رئاسية تنتقل السلطة بعدها إلى رئيس مدنى منتخب وفق إرادة شعبية.

فاجتمعت المنظمات النسائية فى ١٧ فبراير ٢٠١١ وأصدرت بياناً يطالبن فيه بالتغيير على النحو التالى[1]:

(1) أميمة سيد محمد، المرأة المصرية فى ثورة ٢٥ يناير، (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠١١) ص ص ٨-١١.

أولاً: استكمال إسقاط النظام السابق وبناء نظام سياسى واجتماعى واقتصادى وتشكيل مجلس رئاسى مؤقت بتوافق القوى الوطنية يتكون من خمسة أشخاص يلتزمون بمبادئ الثورة ويعبرون عنها على أن يضم أربع شخصيات مدنية من بينهم امرأة مشهود لهم بالنزاهة والكفاءة ولا ينتمون للنظام السابق بالإضافة إلى ممثل من المجلس الأعلى للقوات المسلحة، ويقوم المجلس الرئاسى بتشكيل حكومة مدنية انتقالية من التكنوقراط.

أن يشكل المجلس الرئاسى هيئة تأسيسية لصياغة دستور جديد للبلاد يعبر عن روح الثورة وتنوع القوى المشاركة فيها وعن مطالبها فى إقامة دولة تقوم على المواطنة دون تمييز على أساس الجنس أو الانتماء الطبقى أو العرقى وإطلاق حماية الحريات العامة.

ثانياً: أن تكون إعادة بناء الاقتصاد من خلال اتخاذ إجراءات فورية وحازمة لإستعادة ثروات مصر التى نهبها النظام السابق وأتباعه ومحاكمتهم علنياً تحت إشراف القضاء المصرى.

ثالثاً: سرعة العمل على إعادة الأمن والأمان للشارع المصرى عبر إعادة بناء وزارة الداخلية وتطهير قطاعتها من العناصر الفاسدة المتورطة فى قمع وتعذيب وترويع وقتل المواطنين المصريين ومحاكمتهم علنياً.

رابعاً: ضرورة الإفراج عن المعتقلين السياسيين وخاصة من تم إعتقالهم منذ إندلاع الثورة.

خامساً: إن دورنا كنساء مشاركات فى الثورة الشعبية المصرية يدفعنا على الإصرار فى استمرار المشاركة فى العملية السياسية وصنع القرار خلال المرحلة المقبلة وإننا نؤكد على قناعتنا بالغاء كافة أشكال التمييز بين المواطنين.

المرأة المصرية فى برلمان ٢٠١١:

بالرغم من أن وضع المرأة فى المجتمع يشكل أحد المعايير الأساسية لمدى تقدمه لهذا تسعى الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة لتحسين نوعية الحياة فى الدول النامية بتخفيض معدلات الفقر وذلك بتقليل الفجوة بين الذكور والإناث فى التعليم وتمكين المرأة من المشاركة بفاعلية فى كافة المجالات[1].

وبالرغم من الدور السياسيى الذى الذى قدمته المرأة فى ثورة الخامس والعشريم من يناير ووقوفها كتفاً بكتف مع الرجال فى الميادين والشوارع مشاركتها فى الوقفات والتظاهرات والاحتجاجات إلا أن نتائج الثورة جاءت عكس توقعات المرأة المصرية التى انتظرت مشاركة أوسع وتقدير مجتمعى أفضل للدور السياسى الذى قامت به يزيد من مكتسباتها رغم تعرضها لكافة أشكال العنف كالضرب والسحل والتحرش والاعتقال والتعذيب وكشف العذرية.

---

(1) نهى عاطف العبد، استخدامات المرأة العربية للقنوات الفضائية : دراسة ميدانية، دراسات فى الإعلام الفضائى، (القاهرة، دار الفكر العربى، الطبعة الأولى، ٢٠١١، ص ١١.

لتظهر تيارات سياسية جديدة تعمل على سلب المرأة لكافة مكتسباتها التى حصلت عليها قبل الثورة بداية من تهميش دورها السياسى وضعف تواجدها الحزبى ووضعها فى ذيل القوائم الحزبية لتصبح مجرد رقم فى قائمة أو عدداً يتم حشده للتصويت فى الانتخابات ووصولاً لنسبة تمثيل ضعيف فى برلمان ٢٠١١ المنحل.

أصدر القضاء المصرى حكمه بحل مجلس الشعب و تم إجراء أول انتخابات برلمانية بعد الثورة عام ٢٠١١ حيث الغى المجلس العسكرى نظام الكوتا النسائية و أقر العمل بنظام القائمة والنظام الفردى على أن تضم كل قائمة امرأة.

وتكونت أحزاب سياسية عديدة بعد الثورة لعل أهمها من الناحية العددية حزب الحرية والعدالة الممثل لجماعة الإخوان المسلمين وأحزاب أخرى تعبر عن التيار الاسلامى بالإضافة إلى التيار الليبرالى، فساد توقع بأن تزيد نسبة تمثيل المرأة بالبرلمان زيادة عن وعى واقتناع بقدرة المرأة وفاعليتها بالعمل السياسى لا استناداً على تخصيص عدد محدد من المقاعد.

إلا أن الأحزاب السياسية اهتمت بالدفع بمرشحيها الذكور لضمان الحصول على أصوات ولم تدرج المرأة إلا فى الثلث الأخير من القائمة إن لم تكن فى نهايتها وهو ما يعكس توجهات وقناعات هذه الأحزاب بالمرأة، فكانت النتائج صادمة حيث مثلت المرأة ١.٥% من إجمالى الأعضاء بالمجلس، وبلغ عدد العضوات فى المجلس ٩ عضوات فقط.

ويتضح ذلك جلياً فى غياب وتهميش وجود المرأة فى برلمان الثورة كمرشحة ونائبة بالرغم من مشاركتها الواضحة التى أبدتها فى استفتاء ١٩ مارس على الدستور ثم انتخابات مجلس الشعب بمرحلتيها والتى شكلت المرأة المصرية فيها عنصر الحسم لتحصد المرأة نسبة ١.٥%من إجمالى مقاعد البرلمان بما لا يتناسب والواقع الفعلى للمرأة المصرية التى تشكل ٥٠% من إجمالى عدد السكان تقريباً و ٢٥%من قوة العمل و ٤٩%من طلاب الجامعات و ٤٠% من مجموع الناخبين المسجلين بجداول الانتخابات.

وقد أسهمت الأحزاب السياسية فى تقليص فرص المرأة بالبرلمان حيث لم تدفع سوى بعدد قليل من كوادرها النسائية كمرشحات ولم تتح لهن موقعاً متقدماً فى قوائمها الحزبية.

وبالرغم من تحقيق النساء لنسب عالية من النجاح فى تقلد مناصب تشريعية وقيادية فى الولايات المتحدة الأمريكية إلا أنهم يرون أن الحزب هو الطرف الوحيد الأقدر على رفع شعبية المرشحات وبالتالى زيادة فرص وصولهم لمناصب سياسية عليا فى بلدانهم[1] وبالتالى فدور الحزب يعد من الأدوار الأساسية لدفع المرأة كمرشحة يدعمها فى الانتخابات بما يضمن لها فرص النجاح.

(1) Fariyal Ross – Sheriff," women and Political Leadership: The U.S and Global contexts", Affilia :Journal Of Women and Social Work, Vol.24, No.1, February 2009, P.3.

ويرى **بار زيتبرج** أن دور الأحزاب منفرداً ليس كافياً للدفع بالمرأة فى الحياة السياسية وأهمية تمكينها وإنما أهمية التركيز والربط على الدور التشريعى لإقرار نظام الحصص بالنسبة للمرأة من خلال نشر معلومات عن هذا النظام فى وسائل الإعلام والمنظمات النسائية مع الأحزاب السياسية لتكون أكثر وضوحاً للجمهور ولتزيد من وعيه القانونى[١].

والجدير بالذكر أن الإطار الثقافى والموروثات الاجتماعية فرضت على المرأة أن تكون تابعاً للرجل ولعل تلك الصورة ساهمت إلى حد كبير فى تكوين صورة المرأة التى تنحصر فى إطار تقليدى من الوظائف والمكانة الاجتماعية وبالرغم من أن تلك الصورة قد تغيرت بعض الشئ مع بداية القرن الماضى إلا أن قضية التمييز ضد المرأة لازالت تمثل أهم القضايا الخلافية التى تسعى جميع المؤسسات لمكافحتها وذلك للحفاظ على الحد الأدنى من المكتسبات التى تحصلت عليها المرأة إلا أن ذلك لن يتحقق إلا من خلال الاستمرار فى تنمية المرأة التى هى نصف المجتمع.

فنجد أن وسائل الاتصال فى الدول النامية تعمل على ترسيخ مجموعة من القيم التى لا تتناسب مع ظروف العصر حيث تؤكد على مشروعية التمايز الاجتماعى والثقافى بين الرجل والمرأة [٢] وبالتالى فان الحاجة للتنمية البشرية أصبحت من أكثر التحديات التى يواجهها المجتمع المصرى وإن كان نصفه من النساء فإن النصف الأخر من الرجال سيقع عليه مشاكل عديدة مالم يتحقق للمرأة حرية التعليم والعمل والاهتمام بمشاكلها وتحسين أوضاعها فى المجتمع من أجل القضاء على التمييز وتحقيق التعايش القائم على الحرية والتسامح وتعدد الأراء والمساواة والثقة وإشراك جميع المواطنين من ذكور وإناث فى تنمية المجتمع وتطويره [٣].

إن تعزيز تمكين المرأة بالمشاركة الفعلية فى مختلف المجالات لا يتنافى ولا يتعارض مع تقدير دورها الرئيسى والحيوى فى تنشئة ورعاية الأبناء[٤] وإن كان لذلك إنعكاساً ايجابياً على أسرتها وعلى أبنائها حيث تحرص على غرس قيم التسامح والمساواة والحرية والثقة ونبذ التعصب والتمييز ولن يتحقق هذا إلا بتفعيل مفهوم المواطنة الذى يؤكد على مفهوم المساواة بين أبناء الوطن الواحد.

---

(1) Par Zetteberg, Opsit,p.726.

(2) عواطف عبد الرحمن، الإعلام المصرى وقضايا المرأة فى الصعيد، الإعلام والتنمية والمرأة، (القاهرة: المجلس القومى للمرأة، ٢٠٠٠) ص ١٣٨.

(3) مجدى فاوى تركس، تنمية الثقافة السياسية للمرأة فى صعيد مصر، ورقة عمل، البرنامج التنموى للمرأة والطفل بسوهاج بالتعاون مع مؤسسة كونراد أديناور فاونديشن، ابريل ٢٠٠٧، ص٢.

(4) صفاء سيد محمود الجميل، مرجع سابق، ص ٦٥.

ويقصد بالمواطنة: تنظيم العلاقة بين السلطة والأفراد والجماعات على أساس تمتع كل فئات المجتمع بمجموعة من الحقوق والحريات والالتزام بمجموعة من الواجبات ووجود مجموعة من الضمانات اللازمة لاحترام وصيانة وحماية كل الحقوق والحريات وضمان تنفيذها فى الواقع، وبالتالى فهى تشير إلى انتماء الإنسان لوطن يتمتع فيه بوضع سياسى وقانونى معين وتوفر بموجبه الدولة الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأساسية له، فيقوم مفهوم المواطنة على مبدأ المساواة السياسية أى تساوى فرص المشاركة أمام الجميع ولاسيما الأقليات والفئات الضعيفة بلا أدنى تمييز على أساس اللون العرق، الدين، المذهب، اللغة، النوع أو المكانة الاجتماعية والاقتصادية[1] وبالتالى فالمواطنة تعنى أساس الولاء والانتماء للوطن.

ثلاث منظورات متشابكة الأبعاد لمفهوم المواطنة[2]:Marshall ويحدد مارشال

المنظور الوطنى: ويتأسس على الحقوق التى تحتاج إلى الحرية والحرية الشخصية وحرية التعبير عما أفكر فيه وما أؤمن به وهو حق المواطن المؤسس على القانون.

المنظور السياسى: ويعطى المواطن الحق فى الإشتراك فى صنع القرار السياسى وأن يكون عضواً فاعلاً فى السلطة السياسية خاصة عندما يقبل على انتخاب أعضاء النظام.

المنظور الاجتماعى: والذى يؤكد على حق الفرد فى أن يعيش حياة أمنة كريمة تحقق الرفاهية الاجتماعية ويتمتع بانجازات التقدم والمدنية.

وتعد النساء من أكثر فئات المجتمع تعرضاً لإنكار مواطنتهم أو الانتقاص منها بالرغم من أن الدساتير أعطت حقوقاً متساوية لجميع المواطنين كما تم تعديل الكثير من القوانين التى تجحف المرأة فى قوانين الأحوال الشخصية والعمل والحماية الاجتماعية إلا أن الدساتير النسوية أظهرت أن هذه التعديلات تمت بعد نضال طويل والرغبة من القيادة السياسية لإعطاء دور أكبر للمرأة إلا أن الواقع والتطبيق يختلفان بدرجة متفاوتة من دولة لأخرى[3].

---

(1) عمرو ربيع هاشم وآخرون (محرر)، النظام السياسى المصرى بعد التعديلات الدستورية، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٩) ص ١٩.

(2) أحمد مجدى حجازى، المواطنة وحقوق الإنسان فى ظل المتغيرات الدولية الراهنة، (القاهرة: الدار المصرية السعودية، ٢٠١٠) ص ٢٣.

(3) جورج اسحق وآخرون، حقى وحقك: الديمقراطية والمواطنة مثلاً ، دليل الميسر، مركز قضايا المرأة المصرية ،٢٠١٠، ص ٦٧.

المرأة المصرية فى اللجنة التأسيسية للدستور

ظهر ذلك بوضوح فيما آلت إليه أوضاع المرأة المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير والتى لاقت حالة من التجاهل المتعمد من كافة المؤسسات وخاصة الأحزاب السياسية والنقابات التى همشت دور المرأة فى محاولة لإقصائها من الحياة السياسية حيث لم تدفع الأحزاب والنقابات بين مندوبيها فى **اللجنة التأسيسية للدستور** بالمرأة كممثل عن الحزب أو النقابة مكتفين بالتواجد الذكورى ليمثل عدد النساء نسبة ٣% من الجمعية التأسيسية فى حين طالبت جميع المؤسسات المعنية بشأن المرأة بنسبة تمثيل ٣٠% لتصبح نسبة معبرة عن مطالب المرأة المصرية، إضافة إلى تجاهل المرأة فيما يتعلق بتولى المناصب إلا من منصب فى المجلس الاستشارى لرئيس الجمهورية وحقيبتين وزاريتين فى حين استبعدت تماماً من منصب المحافظين بدعوى أنه عمل شاق فى الفترة الحالية التى تمر بها البلاد.

وبالتالى فقد أصبحت الجمعيات النسائية هى الطرف الذى يلعب دوراً فى تعزيز حقوق المرأة والديمقراطية والمواطنة وتعمل على قيام مؤسسات مجتمع مدنى قوية قادرة على تحقيق التنمية خاصة إذا ما تم لها بناء قدراتها المؤسسية وتوفر لها الدعم المالى المناسب[١].

ويتعارض ذلك مع التوجيهات الصادرة من مؤتمر بكين ١٩٩٥ حول ضرورة قيام مؤسسات المجتمعات المحلية والحكومية والمنظمات غير الحكومية والأحزاب والنقابات من أجل زيادة نسبة تمثيل النساء فى المجالس النيابية والتشريعية وضرور العمل على رفع نسبة تمثيل النساء بهذه المجالس حتى تصل تدريجياً إلى النصف محدداً نسبة ال٣٠% لتصبح النسبة المستهدفة من البداية وذلك بهدف تحقيق زيادة فى المشاركة السياسية والاجتماعية للنساء وذلك من خلال تمثيل حقيقى للطبقات والشرائح الاجتماعية ودون تمييز فلن يعد مقبولاً أن تحقق التنمية الديمقراطية فى مجتمع يعيش فيه النساء فى حالة من التهميش السياسى[٢].

تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة:

جاء تعزيز المساواة وتمكين المرأة – كهدف ثالث من الأهداف الإنمائية للألفية وهو عام ٢٠١٥ على قمة أولوياتها – من خلال ترتيبات مؤسسية وتغيرات تشريعية[٣] والتى نتج عنها تحديد حصة لعضوية المرأة فى مجلس الشعب وقد تم بالفعل فى الانتخابات البرلمانية ٢٠١٠ إلا

---

(1) نفس المرجع السابق، ص ص ٦٧، ٦٨.

(2) منى الحديدى، سلوى امام على، الإعلام والمجتمع، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٤) ص ص ٢٢٥، ٢٢٦.

(3) تقرير التنمية البشرية ٢٠١٠، البرنامج الانمائى للأمم المتحدة ومعهد التخطيط القومى، مصر، ص ص ٢٣، ٢٥.
Available at [http:/www./ll204-200.211.31/EHER2010_ Arb/full_ EHDR_2010_ Arabic.PT]

أنه قد ألغى هذا الوضع بعد الثورة فى انتخابات ٢٠١١ والتى جاءت المرأة فيها بتمثيل ضئيل جداً لا يتناسب ووجودها فى المجتمع المصرى وبالتالى فقد أصبح السبيل الوحيد أمام المرأة المصرية أن تعتمد على مهاراتها وقدراتها وخبراتها لتستطيع أن تلحق بالانتخابات البرلمانية ٢٠١٣ بعد الحكم القضائى بحل مجلس الشعب ٢٠١١ وذلك دون إغفال دور مؤسسات المجتمع المدنى الداعمة للمرأة ودور المجلس القومى للمرأة وكافة الحركات النسائية التى تدعو للحفاظ على المكتسبات التى حققتها المرأة قبل الثورة.

وضعية المرأة فى دستور ٢٠١٢.

انتقدت السفيرة **ميرفت التلاوى** أمين عام المجلس القومى للمرأة وضع المرأة فى الدستور الجديد مؤكدة أن نساء مصر ورجالها يرفضون تهميش المرأة وأن اللجنة التأسيسية للدستور لم تأخذ فى اعتبارها تمثيل المجلس القومى للمرأة بوصفه المؤسسة الوطنية المعنية بشئون المرأة كما لم تستعن بأسماء المرشحات لعضوية الجمعية من قبل المجلس من الشخصيات النسائية اللائى ينتمين لمختلف التيارات ويتمتعن بالكفاءة التشريعية والقانونية علاوة على عدم وضع معايير مناسبة لاختيار الأعضاء وأسلوب العمل وأسلوب التصويت بالتوافق[١].

وقد أدى تجاهل تمثيل المرأة فى اللجنة التأسيسية بنسبة معبرة لحجم تواجدها بالمجتمع إلى إنتاج مواد فى الدستور تتعلق بالمرأة بشكل مباشر كانت محل خلاف ومنها على سبيل المثال:

– مادة ٦٨ والتى قيدت حقوق المرأة بأحكام الشريعة الإسلامية مما يفتح الباب أمام أراء الفقهاء والمذاهب المختلفة مما قد يبيح زواج الطفلة القاصر فى سن ١٢ عاماً أو اقل أو أكثر وكذلك الختان والممارسات الضارة طبقاً لاراء الفقهاء والتى ليس لها سند.

– مادة ٥٧ والتى تتعلق بالمراكز القيادية التى يكون الترقى لها بناءً على الجدارة وليس الكفاءة مما يعد التفافاً حول المادة لكى لا تتولى المرأة مركز قيادى بحجة عدم الجدارة حتى ولو كانت لديها الكفاءة.

كما طالب المجلس القومى للمرأة بإدراج مواد للدستور تنص على[٢]:-

تلتزم الدولة باحترام كافة الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التى صدقت عليها. *

* تضمن الميزانية العامة للدولة نصيباً وافراً من البرامج والسياسات الموجهة للمرأة الفقيرة والمعيلة

* تجرم الدولة حرمان المرأة من حقها الشرعى فى الإرث.

---

(1) الحصاد المر لحواء فى ٢٠١٢، جريدة الدستور، العدد ١٩٢٤، الخميس ٣ يناير ٢٠١٣، ص ٨.

(2) كلمة السيدة السفيرة/ مرفت التلاوى – رئيس المجلس القومى للمرأة، المرأة والدستور فى مسودة ٢٠١١ – ٢٠١٢، فى مقابلة مع السيد الدكتور/ محمد مرسى رئيس الجمهورية بشأن مسودة الدستور وحقوق المرأة فيه.

At[www.ncwegypt.com/index.php/ar/dosc].

* تضمن الدولة وضع إجراءات ملزمة لتمثيل المرأة فى الحياة السياسية والمجالس النيابية المنتخبة تمثيلاً موازياً لعددها ودورها فى المجتمع ويشترط لصحة تشكيل القوائم الحزبية أن تتضمن نسبة ٣٠% للمرأة.

* أهمية النص على مبدأ المساواة فى الحقوق والواجبات كما جاءت فى دستور ١٩٧١ قبل تعديل المادة سنة ١٩٨٠ وإضافة الإشارة إلى أحكام الشريعة. فلا يصح أن نتراجع عن حقوق كانت قائمة قبل سنة ١٩٧١.

* أن تحظر الدولة كافة أشكال التمييز وإنشاء آلية وطنية لمراقبة التمييز وإصدار تشريع يتصدى له باعتباره جريمة يقدم من يرتكبها للمساءلة.

ولم يكن الاعتراض على مواد الدستور ومحاولات تهميش وإقصاء المرأة من قبل المجلس القومى للمرأة بل ظهرت المسيرات النسائية المطالبة بحقوق المرأة وعدم سلب ما حققته من مكتسبات قبل الثورة، بل وتضامنت أكثر من ١٥ منظمة نسائية مع الاتحاد النسائى المصرى فى إلغاء الاحتفالات بيوم المرأة كما تم تنظيم وقفة احتجاجية أمام دار القضاء العالى تضامناً مع قضية سميرة إبراهيم – صاحبة قضية كشف العذرية– كما توالت تلك المنظمات على عقد الاجتماعات والمؤتمرات فى محاولة لتوصيل أصواتهن لكل امرأة مصرية لكى تتمسك بما كان لديها من حقوق بل وتسعى لجلب المزيد.

المؤشرات العامة للواقع السياسى للمرأة المصرية[1]:

١– الضعف الكبير فى حجم تواجد المرأة فى مراكز القرارات السياسية: البرلمان، الحكومة، السلطة التنفيذية، الحكم المحلى، هيئات القضاء والنيابة والهيئات التمثيلية لمصر إقليمياً ودولياً.

٢– تضاؤل حجم عضوية النساء فى الأحزاب السياسية وهيئاتها العليا فمعظم تلك الأحزاب فى انفصال عن الواقع السياسى للمرأة.

٣– إن نشاط الحركة النسائية محكوماً فى مساحته بالمحددات الجغرافية ومن ثم فهو موجه فى المقام الأول للمرأة فى المدينة وينطلق من رؤى تصنعها الصفوة من نساء العاصمة ذوات العلم والثقافة والمواقع الوظيفية التى تؤهلهن للقيام بهذا النشاط وبذلك فقد اقتصرت الندوات والمؤتمرات على العاصمة وقليل منها فى بعض عواصم المحافظات الكبرى.

٤– انخفاض مستوى الوعى النسائى يرجع فى الأساس إلى انخفاض الوعى الجماهيرى العام بمؤسساته المختلفة لأهمية دور المرأة فى العمل السياسى.

(1) غادة موسى صقر، مرجع سابق، ص ص ٨٤٦، ٨٤٧.

إلا أن ثورة الخامس والعشرين من يناير بما حملته من متغيرات قد أضافت لهذه المؤشرات العديد من المستجدات التى فرضت نفسها على واقع المرأة المصرية كما يتضح من التالى:

١- اقتصرت عضوية اللجنة التى قامت بصياغة التعديلات الدستورية التى تم الاستفتاء عليها فى ١٩مارس ٢٠١١ على الرجال فقط والذين اشترطوا فى تعديل المادة ٧٥ على ألا يكون المرشح لرئاسة الجمهورية متزوجاً من أجنبية وهو ما أثار جدلاً حول تاء التأنيث والتى تعنى ضمنياً أن يكون المرشح بالضرورة لهذا المنصب رجلاً[1].

٢- سبقت حركة المحافظين التى تمت فى أغسطس ٢٠١١ توقعات بتولى سيدة واحدة لمنصب محافظ غير أن هذه التوقعات لم تتحقق، وأوضح وزير التنمية المحلية السبب من وراء استبعاد المرأة من هذا المنصب هو الفراغ الأمنى الذى تشهده البلاد وأن المرأة غير قادرة على النزول للشارع لحل مشاكل الجماهير فى الوقت الحالى على الأقل.

٣- على مستوى الحكومة فقد حظيت المرأة فى التشكيل الوزارى بعد تولى السلطة لرئيس مدنى منتخب على على حقيبتين وزاريتين فتولت الأستاذة الدكتورة نجوى خليل وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية والأستاذة الدكتورة نادية زخارى وزارة الدولة للبحث العلمى.

٤- فيما يتعلق بمجلس الشورى فبلغت نسبة تمثيل المرأة ٢% أى أربعة فقط فى حين بلغت نسبة المشاركة فيها ١٢.٢ % ممن لهم حق التصويت.

٥- فيما يتعلق بالجمعية التأسيسية للدستور فقد اشتملت عضويتها على ٦ سيدات بنسبة ٣% من أعضاء الجمعية بالرغم من المطالبة بتمثيل المرأة على الأقل بنسبة ال٣٠% وذلك اتساقاً مع تواجدها ودورها فى المجتمع.

تعكس تلك المؤشرات الوضع الراهن للمرأة المصرية والذى أصبح يشكل عائقاً أمام وجودها فى الساحة السياسية بالشكل و النسبة التى تتناسب وتواجدها فى المجتمع المصرى وإن كان هناك عوامل أخرى تعوق هذا التواجد تتنوع مابين عوامل ثقافية واجتماعية وسياسية والتى تشكل عائقاً للثقافة السياسية للمرأة المصرية.

(1) تقرير حالة المرأة المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير: مزيداً من التهميش والانتهاك، الجمعية الوطنية للدفاع عن الحقوق والحريات، مايو ٢٠١٢، ص ص٥، ٧.

معوقات الثقافة السياسية للمرأة المصرية بوجه عام[1]:

أ- ضعف الوعى العام لدى المرأة المصرية بحقوقها وواجباتها السياسية التى كفلها الدستور والقانون.

ب – قصور دور النظام التعليمى فى عملية التثقيف السياسى، وربما يؤدى دوراً مقيداً لتفعيل المشاركة السياسية للمرأة من خلال تكرار ذكر الأدوار التقليدية لها دون تركيز على أدوارها المجتمعية ولا سيما فى الحياة السياسية.

ج – تواضع تأثير وسائل الإعلام على اختلاف توجهاتها السياسية والحزبية فى التنشئة السياسية لأفراد المجتمع ولا سيما المرأة وضعف قوة الضعف التى تقوم بها بشأن تفعيل المشاركة السياسية للمرأة المصرية.

د – سيطرة نزعة قبلية وعصبية على مستوى الريف المصرى فى الوجه البحرى والقبلى ومحافظات الحدود وتأثير ذلك عل استغلال صوت المرأة الانتخابى وتوظيفه لصالح مرشح العائلة أو القبيلة بغض النظر عن درجة صلاحيته وتأهيله لتمثيل الأخرين والدفاع عنهم.

هـ – غياب الوعى العام بوضع المرأة سياسياً فى الدول الأخرى عربياً وأفريقياً وأسيوياً وأوروبياً فالوعى بما يحدث فى العالم على مستوى المشاركة ينمى الاتجاهات الإيجابية نحو دور المرأة فى الحياة السياسية على وجه الخصوص.

و – شيوع الفهم الخاطئ لمبادئ الدين الاسلامى فى مجال المشاركة السياسية للمرأة وكذلك فى الحياة العامة فمن شأن الفهم الخاطئ للدين أن يكرس للنظرة الاجتماعية السلبية نحو دور المرأة فى الحياة السياسية.

ز – ضعف آليات نشر الثقافة السياسية وبناء الكوادر السياسية وتنمية الوعى السياسى بحقوق الأفراد وواجباتهم والتنشئة السياسية على مبادئ الممارسة الديمقراطية فى كافة روافد التنشئة السياسية على مستوى الأحزاب والجمعيات الأهلية ومراكز الشباب ومراكز الإعلام والمناهج الدراسية وغيرها من روافد البناء السياسى للأفراد.

ح – الموروث الاجتماعى الذى يشير إلى هيمنة السلطة الذكورية على عملية صنع القرار داخل الأسرة أو فى المجتمع بمختلف مؤسساته فالمواقع القيادية بدوائر العمل تكون للرجال لأن النساء ناقصات عقل ولا يقدرن على اتخاذ قرار.

---

(1) عادل عبد الغفار، الإعلام والمشاركة السياسية للمرأة: رؤية تحليلية واستشرافية، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى)، ٢٠٠٩، ص ص ١٠٤، ١٠٥.

بعد استعراض المعوقات التى تحول دون وجود ثقافة سياسية للمرأة المصرية فمن الأهمية إيجاد حلول وآليات تعمل على توعية المرأة بحقوقها السياسية وتزيد من تبنيها للقيم الإيجابية للثقافة السياسية.

مقترحات لتنمية الوعى السياسى للمرأة المصرية[1].

وضع **عادل عبد الغفار** مجموعة من المقترحات لتنمية الوعى السياسيى للمرأة المصرية على النحو التالى:

أولاً: مقترحات تتصل بالإعداد السياسى للكوادر النسائية:

وتهدف لرفع المهارات السياسية للمرأة المصرية حتى تصبح جديرة بالمسئولية السياسية وذلك من خلال استراتيجية واضحة تشارك فيها كافة الجهات المعنية تشمل الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدنى ووسائل الإعلام ومراكز التأهيل السياسى حيث تشمل البرامج المتخصصة فى التأهيل السياسى الموضوعات التالية:

١ – تنمية مهارات الاتصال لدى المرأة.

٢ – تنمية الثقافة العامة السياسية.

٣ – تنمية المعرفة بنظام الانتخابات.

٤– تنمية مهارات إدارة الحملات الانتخابية

٥ – تنمية مهارات الدعاية الانتخابية.

٦ – تنمية الوعى بالجوانب القانونية العامة.

٧ – نقل خبرات القيادات النسائية الناجحة.

٨ – التعريف بتجارب الدول الأخرى.

ثانياً: مقترحات تتصل بتنمية الوعى السياسى:

وتكتسب هذه المقترحات أهميتها من اعتبار أن الوعى السياسى هو الخطوة الأولى فى طريق المشاركة عموماً وينبغى أن تشمل جهود تنمية الوعى السياسى للمرأة المصرية على البنود الآتية:

١– تعريف المرأة بحقوقها المدنية والسياسية وفقاً للدستور الجديد.

٢ – تعريف المرأة بواجباتها السياسية وفقاً للدستور والقانون.

٣ – تعريف المرأة بالآثار الإيجابية المترتبة على مشاركتها السياسية كناخبة ومرشحة.

٤ – تعريف المرأة بالآثار السلبية المترتبة على عزوفها عن المشاركتها السياسية.

٥ – تعريف المرأة بالتجارب النسائية الناجحة فى المجال السياسى.

---

(1) عادل عبد الغفار، نفس المرجع السابق، ص ص ١٠٩، ١١٠

٦ – تعريف المرأة بأوضاع نظيراتها على المستوى الاقليمى والدولى فى مجال المشاركة السياسية.

ويشترك فى تنفيذ هذه المقترحات الحكومة مع المجلس القومى للمرأة والأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدنى ووسائل الإعلام على اختلاف توجهاتها السياسية.

وفى هذا الإطار يرى **فاروق ابو زيد**(1) أن تطوير الأداء الإعلامى فى مجال المرأة من خلال وضع سياسات إعلامية يجب أن يتضمن العديد من الاعتبارات منها أن يعتمد هذا التناول الإعلامى على منهجية الحوار والتبادل الحر للأفكار والأراء وقبول التعددية فى المواقف والاتجاهات انطلاقاً من كون موضوع المرأة وحقوقها يمثل تاريخياً أحد القضايا الخلافية المثيرة للجدل بين أصحاب الرؤى الفكرية بمرجعياتهم المختلفة سعياً لتطوير مناخ يعترف بحق الاختلاف ويحترم لغة الحوار والمناقشة الموضوعية والبعد عن المعالجات الإعلامية الهامشية لشؤن المرأة.

وبناء على ماسبق يقترح وضع مجموعة من الآليات لتنمية الوعى السياسى للمرأة فى إطار أوضاعها السياسية الراهنة.

آليات تنمية االوعى السياسى للمرأة المصرية:

١ – الاهتمام ببناء وإعداد كوادر نسائية تبدأ من القرى ثم المجالس المحلية كبداية لتدرج المرأة إلى مراتب أعلى على صعيد الحياة السياسية.

٢ – محاولة تحقيق التوافق بين الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق المرأة وخصوصية وثقافة المجتمع المصرى كمجتمع درج على موروثات ثقافية معينة وذلك من خلال حوار متبادل بين كافة الأطراف المؤيدة والمعارضة للوصول إلى صيغة توافقية تحافظ على حقوق المرأة وتراعى خصوصية المجتمع.

٣– افساح المجال فى برامج الأحزاب السياسية للاهتمام بتواجد المرأة حتى لا تصبح المنادة بحقوق المرأة مجرد كلمة أو مصطلح يستخدم للمتاجرة السياسية بين الأحزاب والسلطة وإنما يصحبها فعل حقيقى وذلك من خلال إعداد دورات تأهيل سياسى للمرأة وتقديمها فعلياً فى قوائم الأحزاب ليس كعدد مكمل وإنما من خلال مساندة حزبية حقيقية.

٤ – التشبيك بين المنظمات الحقوقية الداعمة للمرأة وجمعيات المرأة مع الأحزاب السياسية للاستفادة من خبرات تلك الجمعيات والمنظمات فى إحداث تأثير إيجابى على المرأة من خلال مهاراتهم فى العرض والإقناع ولاستعانة تلك الجمعيات والمنظمات بمدربين محترفين وخبراء.

---

(1) فاروق ابوزيد، مرجع سابق، ص ص ٢٦٦،٢٦٧.

٥ – إعداد مشروع قومى للنهوض بالأوضاع السياسية للمرأة المصرية يتفق وطبيعة المجتمع المصرى يتضمن أهداف قصير ومتوسطة وبعيدة المدى قابلة للتحقيق لتنمية الوعى السياسى للمرأة.

وبذلك نكون قد استعرضنا من خلال هذا المبحث الوضعية السياسية للمرأة المصرية بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير ومشاركتها فى برلمان ٢٠١١ بالإضافة إلى مشكلة تمثيل المرأة فى اللجنة التأسيسية للدستور ووضعها فى الدستور الجديد النقاط الخلافية التى اتخذها المجلس القمى للمرأة والعديد من المنظمات النسائية فى هذا الدستور، ثم تناولنا آليات تنمية الوعى السياسى للمرأة بشكل عام.